المجلة العلمية
لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية

https://esalexu.journals.ekb.eg
دورية علمية محكمة
المجلد التاسع (العدد السابع عشر، يناير 2024)

السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الاتحاد الأوربي في الدائرة المتوسطية خلال الفترة 1993 – 2018 [1]

كريم مصطفى عبد الخالق
باحث دكتوراه العلوم السياسية
كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية
جامعة الإسكندرية
kareem_feps@yahoo.com

[1] تم تقديم البحث في 2022/3/22، وتم قبوله للنشر في 2023/10/9.

ملخص

تنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها للكشف عن مجموعة من الحقائق المرتبطة بسلوك السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الاتحاد الأوربي بالدائرة المتوسطية خلال الفترة منذ عام 1993 حتى عام 2018.

ويتطلع الباحث بنهاية هذه الدراسة بأن يتمكن القارئ لها من الوقوف على أهم الملفات والقضايا السياسية ذات الأولوية للسياسة الخارجية المصرية تجاه تلك الدول، ومدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها في شقها السياسي سواء مع كل دولة منهم منفردة أو معهم مجتمعين، حيث توفر الدراسة نظرة عامة عن تطور العلاقات المصرية معهم والتعاون في إنشاء ترتيبات إقليمية بمنطقة البحر المتوسط، والموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، والموقف من الصراع في ليبيا، والموقف من الصراع في سوريا.

والجدير بالذكر أن هذه الدراسة تأخذ في اعتبارها الوزن النسبي لكل دولة بحيث يتم إفراد مساحة أكبر للدول ذات الأهمية الأكبر والعكس صحيح، وكذلك توفر في خاتمتها مجموعة من الخلاصات والاستنتاجات والتوصيات التي قد تعطي صورة أوضح عن واقع هذه السياسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية المصرية – الاتحاد الأوروبي – الصراع العربي الإسرائيلي.

Abstract

Egyptian foreign policy towards the European Union countries in the Mediterranean during the period 1993-2018

The importance of this study stems from the effort it represents from its endeavor to uncover a set of facts related to the behavior of Egypt's foreign policy towards Euro-Mediterranean Countries in the Mediterranean circle during the period from 1993 until 2018.

By the end of this study, the researcher hopes that the reader of it will be able to identify the most important issues of priority for Egyptian foreign policy towards these countries, and the extent of success of this policy in achieving its objectives in its political aspect. Whether with each of them individually or with them combined. The study provides an overview of the development of Egyptian relations with them, cooperation in establishing regional arrangements in the Mediterranean region, the position on the Arab-

Israeli conflict, the position on the conflict in Libya, and the position on the conflict in Syria.

It is worth noting that this study takes in consideration the relative weight of each country, so that more space is allocated for countries of greater importance and vice versa. The study also provides in its conclusion, a set of observations and recommendations that may give a clearer understanding of this policy.

Keywords: Egyptian foreign policy - the European Union - the Arab-Israeli conflict.

مقدمة

تحاول هذه الدراسة إلقاء الضوء على أهم الملفات السياسية التي تلعب دورًا محوريًا كمحددات للسياسة الخارجية المصرية في علاقتها بدول الاتحاد الأوربي المطلة على البحر المتوسط، وذلك أخذًا في الاعتبار المصالح السياسية المشتركة بين مصر وهذه الدول على المستوى الثنائي، وكذلك باعتبارها تمثل دول الاتحاد الأوربي الأقرب جغرافيًا لمصر، وما يترتب على هذا القرب الجغرافي من تشابك وتداخل في ملفات السياسة الخارجية والقضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك مع الأخذ في الاعتبار وجود اختلافات بين هذه الدول من حيث حجمها وثقلها وتأثيرها في محيطها الإقليمي والدولي، وكذلك من حيث كثافة تفاعلاتها مع مصر مما يستدعي إفراد مساحة لبعضها أكبر نسبيًا من البعض الآخر.

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التركيز على ملفات محددة وهي التي تعد الملفات الأكثر أهمية وإلحاحًا للسياسة الخارجية المصرية على مستوى العلاقات الثنائية السياسية في إقليم منطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك من خلال إعطاء خلفية تاريخية مختصرة عن العلاقات بين مصر وبين هذه الدول، ثم الانتقال إلى التعاون الثنائي الدبلوماسي على مستوى السياسة الخارجية المصرية بالتعاون مع هذه الدول وممثليها في إعداد الترتيبات اللازمة للتعاون المتوسطي ما بين دول الشمال والجنوب. كذلك محاولة إيضاح مدى التنسيق بين الموقف المصري وموقف تلك الدول تجاه مجموعة من القضايا الإقليمية التي يتمتع بعضها بأهمية كبيرة بالنسبة لمصر، ويوجد تأثير لهذه الدول عليها كقضية الصراع العربي الإسرائيلي، أو القضايا التي تتمتع بقدر عالٍ من الأهمية للجانبين مع الاختلاف النسبي من دولة لأخرى مثل الموقف من الصراع الدائر في سوريا، والصراع الدائر في ليبيا.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول تساؤل رئيسي مفاده:

ما حقيقة السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الاتحاد الأوربي في الدائرة المتوسطية خلال الفترة من 1993 وحتى 2018؟

ويندرج تحت هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية كالتالي:

- ما الأهداف السياسية لسياسة مصر الخارجية المصرية تجاه كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وقبرص ومالطا في الدائرة المتوسطية؟
- ما الملفات السياسية الأكثر أهمية وإلحاحًا للسياسة الخارجية المصرية تجاه كل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وقبرص ومالطا في الدائرة المتوسطية؟
- ما حجم التوافق بين السياسة الخارجية المصرية والسياسة الخارجية لكل من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا واليونان وقبرص ومالطا تجاه الملفات السياسية الأكثر إلحاحًا للدولة المصرية في الدائرة المتوسطية؟

هدف البحث

الوقوف على حقيقة السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الاتحاد الأوربي في الدائرة المتوسطية خلال الفترة من 1993 حتى 2018، من حيث أهدافها، والملفات السياسية الأكثر أهمية وإلحاحا لها، ومدى التوافق بينها وبين هذه الدول تجاه تلك الملفات.

تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، بحيث يتناول المبحث الأول والثاني السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية الأعلى كثافة من حيث التفاعلات وحجم التعاون المشترك، وهي: فرنسا وإيطاليا، في حين سيتناولها المبحث الثالث تجاه دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية الأخرى وهي إسبانيا، واليونان، وقبرص، ومالطا.

المبحث الأول: السياسة الخارجية المصرية تجاه فرنسا في الدائرة المتوسطية خلال الفترة 1993 – 2018

يحظى البعد السياسي للعلاقات المصرية الفرنسية باهتمام كبير من الجانبين، وذلك نظرًا لما تتسم به هذه الأبعاد من أهمية حيوية وخطورة بالغة على المصالح العليا للدولتين. وفيما يلي معالجة لهذه الأبعاد بشيء من التفصيل:

أولًا: تطور العلاقات بين البلدين

تتميز العلاقات السياسية المصرية الفرنسية بأنها علاقات قديمة وغنية بالأحداث والتفاعلات، وتتسم في معظم الفترات التاريخية باستنادها إلى معطيات الحقائق السياسية "Realpolitik"، أكثر من كونها انعكاسات لتوجهات ثابتة .(Michou, H, 2016: P 21).

لقد شهدت مرحلة قدوم الحملة الفرنسية على مصر وما تلاها من تولي محمد على لمقاليد الحكم والسلطة بالدولة المصرية، تطورًا وزخمًا كبيرًا في التعاون الثنائي بين البلدين. حتى أنه ينسب لمحمد على قوله في حضور أحد الوفود الفرنسية " أدين بكل شيء لفرنسا، بكل شيء لملكها، إن من ساعدوني على الخروج من البربرية التي كنا منغمسين فيها فرنسيون. إن أسطولي وتنظيم قواتي ومؤسساتي وتجارتي ليست إلا ثمرة هذا التعاون النبيل، فكيف لي ألا أحب الفرنسيين." كما أن فرنسا كانت أكبر الداعمين لمحمد على في محاولته تشييد إمبراطوريته في الشرق، وفي صراعه مع الدولة العثمانية. حتى أطلق عليه الفرنسيون نابليون الشرق (كارولين كوجييه، 2015، ص 41 – 45). إن الصدام السياسي والعسكري الأكبر في العصر الحديث ما بين مصر وجارتها المتوسطية فرنسا، وقع إبان الحقبة الاستعمارية من خلال اشتراك فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956 كرد فعل على تأميم مصر لقناة السويس والسياسات الناصرية المناهضة للاستعمار التي كانت تتعارض مع المصالح الفرنسية في المنطقة (كريم مطر، نعمة إسماعيل 2018، ص198). وبتولي الرئيس الفرنسي شارل ديجول للسلطة في فرنسا عام 1958 حدث تحول جوهري في العلاقات المصرية الفرنسية. حيث قام ديجول بتخفيض حجم التعاون العسكري مع إسرائيل وبدأ في مناصرة القضايا العربية بدلًا من الانحياز المطلق لإسرائيل. كما مثَّل حصول الجزائر على استقلالها خطوة هامة تجاه تعميق العلاقات بين البلدين.

إن التحول الحقيقي في العلاقات المصرية الفرنسية يمكن رصده من خلال الموقف الفرنسي من حرب 1967، التي ساندت فيها فرنسا السياسات المصرية والعربية أثناء اندلاع هذا الصراع، وقد وصل الأمر لإعلان فرنسا حظر توريد الأسلحة لإسرائيل (Lakomy, M. 2012, p67-68).

وبشكل عام فإن الفترة منذ سبعينيات القرن الماضي قد شهدت تنسيقًا وتقاربًا ملحوظين في وجهات النظر حول القضايا التي تؤثر على أمن واستقرار منطقة البحر المتوسط وشمال إفريقيا والشرق الأوسط بين الجانب المصري والفرنسي (Eltawil, N. 23 Oct. 2017).

من المؤشرات البسيطة التي يمكن الاستدلال من خلالها على حجم التفاعل وأهمية العلاقات بين الجانبين في الفترة الأخيرة من عمر الدراسة، هي عدد الزيارات المتبادلة بين مسؤولي الدولتين، حيث بلغ عدد الزيارات الرسمية بين البلدين خلال الفترة من 2014 وحتى 2018، أكثر من 20 زيارة على مستوى رؤساء ووزراء ومسؤولين كبار عكست جميعها تقاربًا في وجهات النظر إزاء القضايا الثنائية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والأزمة الليبية، وكذلك رغبة البلدين في تقوية شراكتهما التي تمتد عبر قرنين من الزمان في المجالات الاقتصادية، والعسكرية، والثقافية (أميرة ماهر، 26-1-2019).

ثانيًا: التعاون في إنشاء ترتيبات إقليمية بمنطقة البحر المتوسط

لقد شهدت فترة التسعينيات توافقًا مصريًا فرنسيًا نحو مزيد من التقارب والتعاون في منطقة البحر المتوسط، وفي هذا الإطار تميزت العلاقات المصرية الفرنسية بالقوة والتنسيق والتفاهم المشترك، حتى أن وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى يذكر أن مصر قد سبقت مسار برشلونة في بداية التسعينيات بإعلانها الانفتاح على دول البحر المتوسط من خلال خطاب الرئيس مبارك أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ الفرنسية عام 1991. كما قامت مصر بعد ذلك بتقديم اقتراح إلى روما وباريس بشأن تنظيم منتدى حول البحر المتوسط. إن فرنسا ممثلة في وزير خارجيتها آنذاك ألان جوبيه كانت هي الدولة الأولى التي تقدمت لها مصر بهذا العرض. إلا أنه على الرغم من المحاولات المصرية وتبادل الاقتراحات مع فرنسا بهذا الشأن فإن الرد الفرنسي لم يأتي إلا في عام 1993، عن طريق وزير خارجيتها بأن باريس على استعداد لأن تشارك القاهرة في الدعوة إلى منتدى البحر المتوسط.

في هذا السياق تشاركت مصر وفرنسا عضوية مجموعة النواة المتوسطية من ضمن عشرة دول هي قوام هذه المجموعة (عمرو موسى، 2017، ص 296 – 298). أيضًا كانت مصر لاعبًا محوريًا في عملية برشلونة، التي تعد الترجمة الفعلية لتوجهات معاهدة ماستريخت، وعندما طرح الرئيس الفرنسي ساركوزي أفكاره عن إنشاء "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي يجمع كل دوائر الاتحاد الأوربي ودول البحر الأبيض المتوسط، كانت مصر هي الدولة الأولى التي أثار الفرنسيون معها رغبتهم في تطوير عملية برشلونة إلى هذا المسار الجديد، وقد وافقت مصر وقبلت بالرئاسة المشتركة للاتحاد مع فرنسا حيث عقدت القمة الأولى له في يوليو 2008 في باريس. لقد أعطى الرئيس ساركوزي اهتمامًا كبيرًا لعلاقته مع مصر، كما قدم العديد من الاقتراحات التي عكست رغبة فرنسا في لعب دور متزايد على الساحة الإقليمية والدولية، وهو ما لم تمانعه مصر ما دام يخدم في نفس الوقت مصالحها.

إن تعامل مصر وتنسيقها مع فرنسا على المستوى الثنائي وفي الإطار المتوسطي؛ كان نابعًا من رغبتها في أن تكون فرنسا نافذتها على الاتحاد الأوربي، وكذلك للحصول على دعمها في مجلس الأمن، والموضوعات الخاصة بمجموعة الدول الثمان الصناعية أو دول العشرين، وغيرها من الموضوعات ذات الأهمية لمصر (أحمد أبو الغيط، 2013، ص. 411 – 413).

ثالثًا: تطور الموقف الفرنسي من الصراع العربي الإسرائيلي ما قبل معاهدة ماستريخت وما بعدها

نظرًا للدور الهام والمحوري الذي لعبته فرنسا في الصراع العربي الإسرائيلي يحاول الباحث في هذه الجزئية إعطاء لمحة عن تطور الموقف الفرنسي من الصراع ما قبل التسعينيات ومعاهدة ماستريخت وما بعدها، مع إيضاح تأثير ذلك على العلاقات المصرية الفرنسية.

مع إمعان النظر نجد أنه دائمًا ما لعبت منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط دورًا محوريًا في السياسة الخارجية الفرنسية والمصرية، وفي سياق المحاولات الفرنسية لإثبات الحضور والتواجد في المنطقة، مر الموقف الفرنسي بمراحل مختلفة، فخلال فترة الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين حدث تعاونًا وثيقًا ما بين فرنسا وإسرائيل، وهو ما ظهر من خلال مشاركة فرنسا مع إسرائيل وبريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر 1956، وكذلك المشاركة الفرنسية في تطوير برامج التسلح النووي الإسرائيلية (Lakomy, M. 2012 Op. Cit, Pp 68-69) الأمر الذي انعكس بالسلب على السياسة الخارجية المصرية تجاه فرنسا والعلاقات بينهما، ويتضح مما سبق أن مسار العلاقات الفرنسية

العربية طوال فترة الخمسينيات أخذ بعداً تصاعدياً حاداً وعدائياً واضحاً للقضايا العربية (إلى حد وصف القيادة الفرنسية الرئيس عبد الناصر بأنه شيطان عبر وسائل الإعلام الفرنسية) (حسين خلف، 2014).

مع بداية الجمهورية الخامسة وتولي شارل ديجول السلطة في فرنسا، تغير الموقف الفرنسي من الصراع الدائر في المنطقة، حيث خفضت فرنسا من تعاونها العسكري مع إسرائيل، وبدأت في مساندة القضايا العربية بدلًا من انحيازها المطلق لإسرائيل، أما أثناء العدوان الإسرائيلي على مصر في 1967، فقد أعلنت فرنسا بشكل رسمي دعمها للسياسات العربية والسوفيتية تجاه الصراع (نادية مصطفي، 1986، ص 64).

وبشكل عام يمكن تلخيص السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراع طوال هذه الفترة في أربعة نقاط رئيسية. **الأولى:** محاولة السياسة الخارجية الفرنسية لعب دور الوسيط في حل القضية ما بين إسرائيل والدول العربية. **الثانية:** السعي للتوصل إلى اتفاقية سلام شامل ما بين إسرائيل والدول العربية تأخذ في الاعتبار مصالح الطرفين. **الثالثة:** مساندة المصالح العربية. **الرابعة:** رغبة فرنسا في لعب دور شرطي الأمن في منطقة شمال ووسط إفريقيا. وتهدف فرنسا من ذلك إلى الحفاظ على قدرتها على التأثير على مجريات الأمور في المنطقة، وقد ترتب على الموقف الفرنسي مطالبتها إسرائيل باحترام القرارات الدولية والانسحاب من الأراضي التي احتلتها، ورفض إسرائيلي لفرنسا كوسيط في عملية السلام (Lakomy, M. 2012, Op. Cit, P 69) . في حين تحسنت العلاقات العربية الفرنسية بشكل عام والمصرية الفرنسية بشكل خاص.

أ) مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية ماستريخت (مرحلة التعاون والتوافق المصري الفرنسي)

شهدت الفترة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي السعي إلى مزيد من التعاون الإقليمي المتوسطي بشكل مؤسسي، وقد كانت القضية الفلسطينية إحدى العقبات الأساسية أمام هذا التعاون. لقد فوجئ العالم بعد أقل من سنة من توقيع اتفاقية ماستريخت الأوربية في عام 1992، بتوقيع اتفاقية أوسلو ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين في عام 1993. حيث أيدت مصر وفرنسا والاتحاد الأوروبي الاتفاق الموقع بين الطرفين برعاية أمريكية. كما مثل إعلان برشلونة 1995 إطارًا مؤسسيًا جديدًا يمكن من خلاله إيجاد حلول للصراع العربي الإسرائيلي، حيث ضم المؤتمر 15 دولة أوربية وثمان دول عربية، إضافة إلى تركيا وإسرائيل وقبرص ومالطا، وقد قام الاتحاد الأوربي بتوقيع اتفاقات شراكة مع كل الدول العربية بما فيها السلطة الفلسطينية.

من الملاحظ أن فرنسا كانت المحرك للاتحاد الأوروبي للقيام بمثل هذا التعاون الأوربي المتوسطي (منار أحمد حسونة، 2006، ص 49)، والذي سبق أن أشرنا مسبقًا إلى الجهد المصري الفرنسي الكبير لإنجازه.

لقد شهد عام 1998 طرح المبادرة المصرية الفرنسية التي هدفت إلى تحريك عملية السلام وإيجاد حل للصراع، حيث وجه الرئيسان مبارك وشيراك دعوتهما إلى عقد مؤتمر دولي لإنقاذ عملية السلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية وإيجاد آلية جديدة تضمن تنفيذ هذه الاتفاقات وفقاً لمؤتمر مدريد، وتقوم على مبدأ الأرض مقابل السلام، وقد اقترحت المبادرة أن يعقد المؤتمر بدون إسرائيل والسلطة الفلسطينية وذلك على مرحلتين، بحيث تحضره الدول والأطراف التي تبدي اهتمامًا بالمشاركة في شؤون الشرق الأوسط وأوروبا والدول العربية الكبرى، في حين تشارك إسرائيل والسلطة الفلسطينية في مرحلته الثانية (حسني الدمراوي، 13 يونيو 2016). وبصفة عامة، فقد شهدت هذه الفترة تعاونًا وتوافقًا مصريًا فرنسيًا تجاه سبل حل القضية الفلسطينية.

ب) مرحلة التحول الفرنسي إلى الوساطة والميل نحو المواقف الإسرائيلية

شهدت الفترة منذ عام 2007 وتولي الرئيس الفرنسي ساركوزي تغيرًا تدريجيًا في السياسة الخارجية الفرنسية، واتضح ذلك في أثناء زيارة ساركوزي إلى فرنسا التي أوضح فيها اقتناعه بالمنطق الإسرائيلي من بناء الجدار العازل في مواجهة الفلسطينيين، بالإضافة إلى الموقف الفرنسي الناقد لحركة حماس، وقد ساهم ذلك في قبول إسرائيل للدور الفرنسي كوسيط في الصراع (Lakomy, M. 2012 Op. Cit, P 69).

تجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس ساركوزي يعد أحد أكثر الرؤساء الفرنسيين ميلًا إلى الصهيونية وتعاطفًا معها، حيث صرح مسبقًا أن إسرائيل هي معجزة القرن العشرين. إلا أن الرئيس فرانسوا أولاند كان أكثر اعتدالًا من ساركوزي، حيث حاول في البداية أن ينأ بنفسه عما يعرف بمركزية "القيم اليهودية المسيحية"، مع التمسك بالقيم الجمهورية العلمانية الوسطية، لا سيما بعد قيام ثورات الربيع العربي (وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، 2012، ص 12). في نفس السياق أعلن أثناء حملته الانتخابية عن عزمه الاعتراف بدولة فلسطينية، إلا أنه سرعان ما تراجع عن هذا التعهد بعد توليه الحكم. أما إيمانويل ماكرون عند توليه الحكم في عام 2017، فقد استمر في محاولة الالتزام بالنهج المتوازن من خلال تأكيده على حل الدولتين وفي نفس الوقت رفض أي ضغط بهذا الشأن على

إسرائيل. يمكن القول إنه بشكل عام تميزت هذه المرحلة بمحاولة فرنسا الإبقاء على دور الوسيط مع الاكتفاء بالمطالبة بوقف الاستيطان، وعدم ممارسة ضغوط حقيقية على إسرائيل (باسكال بونيفاس، 10-2-2020). على الصعيد الرسمي يتوافق الموقف المصري والفرنسي المعلن من القضية الفلسطينية، حيث يدعو الجانبان لاستئناف مفاوضات السلام لإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود 1967، كما يشدد البلدان على ضرورة دعم مفاوضات السلام. فقد تصدر بحث القضية الفلسطينية مباحثات متعددة بين مسئولي الدولتين، وأبدى الجانبان تقاربًا كبيرًا إزاء ضرورة التمسك بحل الدولتين، واستئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين (الدبلوماسية الفرنسية، 2017/7/26).

رابعًا: الموقف من الصراع في ليبيا

لعبت فرنسا دورًا هامًا في التحالف الدولي لإسقاط حكومة القذافي في عام 2011. جاء ذلك نظرًا لعدم ارتياحها لسياسات القذافي ونفوذه المتزايد في إفريقيا، فقد حاولت فرنسا أن ترعى المصالحة بين الفصائل الليبية، ولكنها سرعان ما اتهمت السراج بتعطيل جهودها للمصالحة. وركزت الدبلوماسية الفرنسية على الأرض على دعم الجنرال حفتر. حيث تصنف فرنسا على أنها تقع ضمن التحالف المصري الإماراتي السعودي الروسي، الداعم للجنرال خليفة حفتر. في حين أن موقفها المعلن من الصراع، هو الحياد ودعم الشرعية في الصراع الليبي (DW عربية، 18-4-2019).

إن الرغبة والمصلحة المشتركة في محاربة الإرهاب والتصدي للهجرة غير المشروعة هي ما تعمق من التفاهم المصري الفرنسي نحو كيفية التعامل مع أطراف الصراع في ليبيا، وكذلك تحديد الأطراف التي تتفق الدولتان على دعمهم، بل الأكثر من ذلك أن فرنسا تعمل على توثيق علاقاتها مع مصر حتى تشجعها على السعي لتحقيق هذه الأهداف وعدم التحول عنها.

لقد دأب المسؤولون الفرنسيون على اعتبار مصر عامل الاستقرار في المنطقة، وحليفًا ضروريًا من أجل مواجهة التحديات الإقليمية بها خاصة بعد أحداث الربيع العربي، وأن دعمها لمصر سياسيًا وعسكريًا الغرض منه مساعدتها على مواجهة الجماعات الإرهابية في مصر وليبيا وتنظيم داعش ومواجهة تدفق موجات المهاجرين إلى أوروبا (Recher, E 8/2019, P 1 – 3).

بشكل عام فهناك توافق في الموقف المصري الفرنسي حول الصراع في ليبيا وضرورة إيجاد حل سلمي، وكذلك القلق المشترك من انتشار الجماعات المسلحة والتدخلات الخارجية.

خامسًا: الموقف من الصراع في سوريا

تعد فرنسا أحد أكثر الدول الأوربية حضورًا عسكريًا وسياسيًا في سوريا، إذ أن لديها العديد من الدوافع للاهتمام بالشأن السوري، حيث تسعى إلى إثبات تواجدها في ساحتها التقليدية في إفريقيا وجنوب المتوسط، بعد المنافسة التي شهدتها من كل من تركيا وروسيا في هذه المنطقة (طارق دياب، يناير 2019).

من الملاحظ منذ بداية الأزمة والصراع أن هناك توافق مصري فرنسي حول أولوية الحل السياسي ووحدة الأراضي السورية (بوابة الأهرام، 4–4–2013)، وتتفق الدولتان على التطبيق الكامل لإعلان جنيف المؤرخ في 30 يونيو 2012. يضاف إلى ما سبق وجود توافق مصري فرنسي على ضرورة التعبئة الدولية لمحاربة المنظمات الإرهابية التي تهدد الأمن الإقليمي والعالمي، وتعهدت فرنسا خلال العديد من اللقاءات المشتركة بمساعدة مصر في مواجهتها للإرهاب الذي تتعرض له، وضرورة محاربة مرتكزاته في كل من سوريا، وليبيا، والعراق (أميرة ماهر، 26–1–2019).

على الرغم من التوافق المصري الفرنسي تجاه الصراع في سوريا إلا أن ذلك لم يمنع ظهور بعض الخلافات، فعلى سبيل المثال في أكتوبر 2016 عارضت مصر بصفتها عضوًا غير دائم في مجلس الأمن إلى جانب روسيا مشروع قرار تبنته فرنسا يدعو إلى الإنهاء الفوري لغارات النظام السوري على حلب، وقامت بدعم مسودة معدلة استبعدت منها أي إشارة لحلب، وهو ما أدى إلى مزيد من التنسيق المصري السوري (Kessler, O. February 12 2017) .

ختامًا، يمكن أن نخلص إلى أنه بشكل عام يوجد توافق مصري فرنسي حول الصراع في سوريا كما هو الحال في ليبيا، فكلا البلدان يتفقان على المستوى الاستراتيجي، على ضرورة التصدي لتنظيم داعش والجماعات والتنظيمات الإرهابية، وأولوية الحلول السياسية، والتصدي للهجرة غير المشروعة، وهو ما ينعكس على مستوى التنسيق والمواقف المؤيدة من قبل الطرفين، وإن كان على المستوى التكتيكي لا يخلو الأمر من بعض الاختلافات، لكنها لا تصل لدرجة تضارب المصالح بقدر ما هي مجرد اختلاف في الرؤية لأطراف لديها مصالح مشتركة، مع اختلاف الأولويات وكذلك الاختلاف في حجم الدعم الذي يتم تقديمه لطرف أكثر من الآخر، ففي حين تميل فرنسا إلى إظهار قدر أكبر من التوازن في تعاملاتها مع أطراف الأزمة السورية، مع دعمها لنفس الأطراف التي يدعمها

الجانب المصري، يتسم موقف مصر بتحيزات أكثر وضوحًا لأطراف الصراع، ولكل طرف رؤيته وحساباته التي ليست بالضرورة متسقة بشكل كامل مع الآخر، وإن كانت لا تتعارض إجمالًا.

المبحث الثاني: السياسة الخارجية المصرية تجاه إيطاليا في الدائرة المتوسطية خلال الفترة 1993 - 2018

يتناول هذا المبحث أبرز أوجه التعاون المصري الإيطالي على الصعيد السياسي، في الملفات ذات الأولوية للجانب المصري في الدائرة المتوسطية وقد تم تخصيص مبحث لها، مثلما تم تخصيص مبحث لتناول نفس الملفات في السياسة الخارجية المصرية تجاه فرنسا، وذلك نظرًا للأهمية النسبية التي تتمتع بها إيطاليا في سياسة مصر الخارجية.

أولاً: تطور العلاقات السياسية بين البلدين

تتسم العلاقات المصرية الإيطالية بقدمها، وبمرورها بفترات من الوفاق وأخرى من الخلاف. فخلال العصر الحديث قامت الدولتان بتبادل السفراء بشكل رسمي في العام 2017 (Alex Bank research team, 2015) ولعل أبرز محطات العلاقات المصرية الإيطالية في القرن العشرين، هي دخول إيطاليا إلى جانب ألمانيا في الحرب العالمية الثانية في الفترة من 1939 وحتى 1943، وهو ما كان له تأثيرًا سلبيًا على العلاقات بين البلدين، وهو الأمر الذي أدى إلى انقطاعها، إلى أن تم استئنافها مرّة أخرى في عام 1947.

محطة أخرى في العلاقات ارتبطت بالموقف الإيطالي المخالف والمنتقد لقرار الولايات المتحدة بعدم تمويل السد العالي بمصر، والذي ترتب عليه قيام عبد الناصر بتأميم قناة السويس عام 1956. حيث كانت وجهة النظر الإيطالية لا تعترض على حق مصر في ملكية القناة، ولكنها كانت شديدة التمسك بحرية الملاحة فيها؛ لذا حاولت إيطاليا لعب دور الوسيط الموثوق فيه من الطرفين في هذه الأزمة (شريف عبد الجواد، العدد 45–2018، ص 153 – 155).

وبشكل عام فإنه خلال فترة الخمسينيات والستينيات تميزت السياسة الخارجية الإيطالية بما كان يسمى بالسياسة "العربية" أو المتوسطية، وهو ما أدى إلى حدوث تقارب بين الطرفين (Viscomi, J. 2016, p61). أما في أثناء حرب 1967 فقد اختارت إيطاليا سياسة الصداقة مع الجميع وعدم

الانحياز لطرف على حساب الآخر (Guidetti, M. 2010)، كما تأثرت إيطاليا مثلها مثل باقي الدول الأوربية المستوردة للطاقة بقرار إيقاف تصدير النفط للغرب خلال حرب 1973.

إن العلاقات المصرية الإيطالية مثلها في ذلك مثل العلاقات المصرية الفرنسية تقوم على مبدأ الواقعية السياسية "Realpolitik". فبفضل الموقع الجغرافي والأهمية الجيوبوليتيكية لمصر، تمثل مصر لإيطاليا لاعبًا رئيسيًا على الساحة المتوسطية، ومن مصلحتها تعزيز علاقتها معها، ذلك الأمر هو الذي دفع رئيس الوزراء الإيطالي ماتيو رينزي لأن يستثمر سياسيًا في شخصية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ما بعد أحداث 2013، مادحًا مساهمة الدولة المصرية في تحقيق الاستقرار الإقليمي بمنطقة البحر المتوسط.

في المجمل يمكن الادعاء بأن العلاقات المصرية الإيطالية هي علاقات سياسية استراتيجية على المستوى الثنائي للبلدين (Colombo, S. and Palm, A. November 2018, P 16) . حيث تعد إيطاليا نموذجًا لسياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة التي تم مراجعتها في عام 2013، التي تحولت منذ تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي للتركيز على المصالح الأوربية، بدلًا من التركيز على القضايا الخلافية والمتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو ما ترتب عليه حدوث تقارب في وجهات النظر مشابه لما هو حادث مع فرنسا. تمتد أيضًا هذه العلاقات إلى ملفات الأمن والهجرة والطاقة، كما تمتد للتنسيق باتجاه الدول المعرضة للانهيار كالعراق وليبيا وسوريا. إلا أن قضية مقتل الطالب جوليو ريجيني في مصر مطلع عام 2016، ترتب عليها حساسية كبيرة في العلاقات بين البلدين، وهو ما استدعى سحب إيطاليا لسفيرها في مصر، والذي لم يعد إلى مصر لاستئناف مهام عمله سوى في سبتمبر من عام 2017 (محمود سمير 2018/8/1).

ثانيا: التعاون في إنشاء ترتيبات إقليمية بمنطقة البحر المتوسط

على شاكلة قيام مصر بطرح فكرة إنشاء منتدى البحر المتوسط على فرنسا، قامت كذلك بطرح الفكرة على إيطاليا، ولعل ذلك يوضح محورية الدولتين بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية في هذه الدائرة. وقد أوضح السيد عمرو موسى وزير خارجية مصر في هذه المرحلة، أنه بالإضافة إلى المنتدى، فإنه قد تم اقتراح إقامة ترتيب موازٍ لمجموعة 5 + 5، وقد لاقت الفكرة تفهمًا وحماسًا من وزير خارجية إيطاليا جيانى دي ميكليس. حيث رأت مصر ضرورة التركيز على شرق المتوسط، وعدم الاكتفاء بالترتيبات الموجودة غرب المتوسط.

لقد شهدت الفترة ما بعد توقيع اتفاقية ماستريخت ما بين عامي 1993 و1995، مشاورات كثيفة مع عواصم الدول الأوربية المتوسطية ومن بينها إيطاليا، فكما هو الحال بالنسبة لفرنسا كانت إيطاليا كذلك مشاركة في مجموعة النواة لتجمع البحر المتوسط السابق ذكرها. ولقد تلقت مصر الدعوة من إيطاليا للمشاركة في اجتماع روما يومي 8 و9 أبريل 1994، والذي استضافه المعهد الإيطالي للسياسة الدولية، وقد شهد هذا الاجتماع حضورًا دبلوماسيًا مصريًا مكثفًا، حيث تم الخروج بتصور عن الإطار العام للعلاقات المتوسطية حتى عام 2000.

كذلك كانت مصر وإيطاليا من ضمن الدول التي شاركت بلجنة الإعداد لمؤتمر روما 1995. كما شاركت إيطاليا في مؤتمر الإسكندرية المنعقد في يوليو 1994 بهدف مناقشة مستقبل التعاون المتوسطي في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وقد أشاد وزير خارجية إيطاليا بنتائج الاجتماع التي توصل إليها المنتدى، وصولًا إلى مشاركة الدولتين في مؤتمر برشلونة، الذي حضره وزراء خارجية الدول الأوربية ونظراؤهم من بلدان جنوب وشرق البحر المتوسط والذي يعد الانطلاقة الحقيقية للشراكة الأورو متوسطية وكذلك الترجمة الفعلية لمعاهدة ماستريخت الأوربية في شقها المتعلق بالسياسة الخارجية (عمرو موسى،2017، مرجع سابق ص 293 – 300).

لقد أخذت العلاقات المصرية الإيطالية في التنامي طوال فترة التسعينيات، وبداية القرن الحادي والعشرين سواء على المستوى الثنائي أو على مستوى التعاون المتوسطي، وهو الأمر الذي كان يثير حساسية فرنسا من وقت إلى آخر، وتحول المحور المصري الإيطالي بفضل الزيارات المتبادلة والمتكررة للمسئولين المصريين والإيطاليين إلى محور استراتيجي في البحر المتوسط. وفي هذا السياق أوضح السيد أحمد أبو الغيط وزير خارجية مصر الأسبق، كيف كانت حفاوة الاستقبال للرئيس المصري الأسبق محمد حسنى مبارك من قبل العديد من رؤساء وزراء إيطاليا سواء برلسكوني/ برودي/ أو داليما.

ومن الواضح أنه منذ بداية التسعينيات قد توطدت العلاقات المصرية الإيطالية على المستوى الثنائي وعلى المستوى المتوسطي، بحيث تتضح محورية الدور المصري بالنسبة لإيطاليا في منطقة البحر المتوسط وشمال أفريقيا والشرق الأوسط (احمد أبو الغيط 2013، ص. 411 – 413).

ثالثًا: الموقف الإيطالي من الصراع العربي الإسرائيلي

شهدت مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينيات حراكًا على مستوى الصراع العربي الإسرائيلي، في محاولة متفائلة لحله وإنهائه، وهو ما تمخض عنه توقيع اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين برعاية أمريكية عام 1993. منذ ذلك الوقت تتبنى إيطاليا الموقف الداعم لحل الدولتين، وترى ضرورة أن تمثل القضية أولوية في جدول الأعمال الدولي، حيث تخشى إيطاليا أن يتخذ الصراع طابعًا دينيًا. وفقًا لذلك يمكن تلخيص الموقف الإيطالي من القضية الفلسطينية في مبدأين رئيسيين **الأول:** حق إسرائيل في الوجود والعيش بأمان؛ **والثاني:** دعم إنشاء دولة فلسطين المستقلة (Alfano, A. 2017, P 15) .

وتنظر إيطاليا إلى علاقتها بإسرائيل باعتبارها علاقات محورية ذات طبيعة خاصة، حيث تتشارك إيطاليا مع إسرائيل على امتداد العديد من السنوات المصالح الاقتصادية والعسكرية والتجارية. وترى إيطاليا أنه يمكن استخدام دبلوماسية الطاقة وخاصة فيما يتعلق باحتياطات الغاز الموجودة بشرق المتوسط لإحلال السلام بالمنطقة، وهو ما دعم العلاقات الإيطالية الإسرائيلية في الفترة الأخيرة. وهذا ما يؤكده أيضًا توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين في العام 2017 لإنشاء خط East MED بمشاركة قبرص واليونان، ليبدأ إنتاجه المتوقع في عام 2025.

من الملاحظ أن إيطاليا لم تسع إلى استغلال علاقتها الاستراتيجية الممتدة بتل أبيب لممارسة أي ضغوط حقيقية تذكر عليها فيما يتعلق بالوصول إلى حل دائم للسلام مع الفلسطينيين، ولكنها في نفس الوقت ومع التدهور الذي شهدته القضية، بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، اتخذت إيطاليا موقفًا واضحًا، رافضة رسميًا هذه الخطوة، باعتبارها عضوًا غير دائم بمجلس الأمن الدولي في ذلك الوقت، وكذلك داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة وهو ما يتسق مع المبادئ الإيطالية الثابتة من هذه القضية ويظهر عدم تغيرها على الرغم من التطورات التي شهدتها العلاقات الإيطالية الإسرائيلية على كافة المستويات، ولعل ذلك يعود إلى رغبة إيطاليا في لعب دور الوسيط بدلًا من الانحياز لأحد الأطراف دون الأخرى حتى لا تتأثر علاقاتها كذلك بمصر ودول الخليج وتركيا وهي كلها علاقات استراتيجية وهامة وتؤثر على الدور الذي ترغب إيطاليا في لعبه في المتوسط. وكذلك التخوف من أن يتخذ الصراع صبغة دينية كما ذكرنا في موضع سابق .(Colombo, S. and Palm, A. November 2018 Cit. Pp. 11-12)

إن إيطاليا تنظر إلى مصر في هذا الملف باعتبارها دولة رئيسية لا غنى عنها لحل الصراع العربي الإسرائيلي (Brighi, E. and Musso, M. 2017, P 77). وبشكل عام يمكن الادعاء بوجود تقارب في وجهات النظر على الجانبين المصري والإيطالي حول كيفية حل القضية الفلسطينية، وأن الموقف الإيطالي يمكن وصفه بالإيجابي ولا يتعارض مع الموقف والرؤية المصرية لحل الصراع، وإن كانت إيطاليا تحاول أن تبقى على مسافة واحدة من أطراف الصراع.

رابعًا: الموقف الإيطالي من الصراع في ليبيا

تسعى إيطاليا مثلها مثل مصر وكذلك فرنسا إلى دعم الاستقرار في ليبيا وإن اختلفت في اختيارها للأطراف التي من الممكن أن تحقق هذا الاستقرار أو في المسافة التي تتخذها من كل طرف. فلإيطاليا مصلحة أساسية في استقرار ليبيا وألا تتحول إلى معقل للإرهابيين وملاذٍ للمهربين.

إن المنافسة الإيطالية الفرنسية حول ليبيا تلقي بظلالها على الموقف الإيطالي من الصراع وأطرافه ففي حين تدعم مصر وفرنسا الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر، تدعم إيطاليا حكومة فايز السراج(Recher, E. 8/2019, Pp 1 – 2) .

إن السعي إلى محاربة الإرهاب والتصدي لملف الهجرة غير المشروعة هو أمر تتفق عليه مصر وإيطاليا في ليبيا، ولكن كيفية تحقيق ذلك لازالت محل خلاف بين الدولتين. على سبيل المثال فإنه على الرغم من الدعم الإيطالي المعلن لحكومة السراج إلا أن إيطاليا سبق وأن استضافت المشير خليفة حفتر لإجراء المشاورات حول التسوية السياسية في ليبيا كمحاولة للعب دور الوسيط وتقريب وجهات النظر(Alfano, A. 2017, P 21) . إن إيطاليا تسعى للحفاظ على علاقتها ومصالحها مع ليبيا ومصر، التي ترى أنها على المحك في كلا البلدين نظرًا للنفوذ الفرنسي المتزايد فيهما في الفترة الأخيرة.

يمكن وصف السياسة الخارجية لإيطاليا في تعاملها مع ملف الصراع في ليبيا وعلاقتها بمصر في نفس الوقت بالتخبط والتناقض في الكثير من الأحيان، فهي نظرًا لكونها مدفوعة بمزيج من المصالح الوطنية والاقتصادية المتداخلة أحيانًا والمتباينة أحيانًا أخرى.

مثال أخر على التخبط في السياسات الإيطالية، أنه على الرغم من أشادت حكومة رينزى بمصر لمشاركتها في القتال ضد القوى الإسلامية في ليبيا، معتبرة أن مصر شريك لا غنى عنه في هذا الملف، بما في ذلك احتمال التدخل العسكري لمصر في ليبيا، وهو الأمر الذي وصل لحد وصف

رئيس الوزراء الإيطالي في 2015 للحرب المصرية على الإرهاب بأنها حرب إيطالية وأوربية كذلك. إلا أن الدعم المصري للجيش الوطني الليبي والتنويه بإمكانية التدخل العسكري المباشر وما قد يترتب عليه من تداعيات، لا يتطابق مع الحل الذي تفضله روما، والذي ينطوي على إرسال بعثة دبلوماسية أممية إلى ليبيا بهدف تشكيل حكومة وحدة وطنية يرأسها فايز السراج.

هذه الأمثلة توضح التناقض في السياسات الإيطالية تجاه الأزمة في ليبيا، وهو ما يجعلها تقع في موقف عجز وحرج بسبب عدم وجود تنسيق في الموقف الأوربي وخاصة مع فرنسا، وكذلك مع حليفتها في مكافحة الإرهاب مصر (Brighi, E. and Musso, M. 2017, Pp 76-77). لقد ترتب على التطورات المتلاحقة للأحداث في ليبيا، محاولة إيطاليا موازنة موقفها من القوى السياسية بليبيا، حيث أصبح التقارب مع القاهرة هو الخيار الواقعي الوحيد لإيطاليا، الذي يحول دون تقويض ثقلها السياسي بليبيا(Colombo, S. and Palm, A. November 2018, P. 16) .

خامسًا: الموقف الإيطالي من الصراع في سوريا

إن الموقف المصري والإيطالي من الصراع في سوريا يشهد قدرًا كبيرًا من التوافق مثله مثل الموقف من الصراع في ليبيا ففي كلتا الحالتين، هناك إقرار إيطالي بالدور الاستراتيجي الذي تلعبه مصر في الصراع، وضرورة التنسيق معها ودعمها في مواجهة الجماعات الإرهابية وتنظيم داعش. من المنظور الإيطالي يعد الصراع في سوريا أحد أولويات السياسة الخارجية والأمنية لإيطاليا، ويمكن تلخيص الموقف الإيطالي من الصراع في سوريا في مبدأين رئيسيين **الأول:** أن الحل العسكري في المدى الطويل غير ممكن، **والثاني:** ضرورة السعي إلى إيجاد حل سياسي شامل، وتتشارك مصر مع إيطاليا في عضوية المجموعة الدولية لدعم سوريا (ISSG)، وهي مجموعة تضم الدول أصحاب المصالح الرئيسية في الصراع، وكذلك المنظمات الدولية المعنية كجامعة الدول العربية، والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي. كما تتفق مصر وإيطاليا على ضرورة التفاهم مع روسيا لحل المسألة وتتفق الدولتان أيضًا على تطبيق إعلان جنيف المؤرخ في 30 يونيو 2012. (Alfano, A. 2017, P 15)

ختامًا، يمكن أن نخلص إلى أنه بشكل عام منذ بداية التسعينيات وانهيار الاتحاد السوفيتي وما لحق ذلك من أحداث مثل 11 سبتمبر 2001 وغزو العراق 2003، وكذلك الهجمات اللاحقة على الدول الأوربية، وأخيرًا أحداث الربيع العربي، وما تلاها من تداعيات، تحاول إيطاليا أن تلعب

دورًا طليعيًا في منطقة البحر المتوسط، ومن أجل أن تتمكن من القيام بهذا الدور كان عليها توثيق علاقتها بالدول المحورية جنوب المتوسط، وتأتي على رأسها مصر وهو ما وجد توجه مصري مشابه.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية المصرية تجاه كل من إسبانيا واليونان وقبرص ومالطا في الدائرة المتوسطية خلال الفترة 1993 - 2018

بادئ ذي بدء لابد من التنويه على أن العلاقات المصرية بدول الاتحاد الأوربي تتسم بالعمق والتشعب وإن كانت تختلف من حيث مراكز ثقلها إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها في المجمل، فالقرب الجغرافي، بالإضافة إلى الخصائص الجيوبوليتيكية للمنطقة، تجعل هناك العديد من نقاط التماس بين مصر وبين هذه الدول، التي تنبع أهميتها سواء من كونها دولًا متقدمة أو من كونها جزءًا من كيان أكبر وهو الاتحاد الأوربي وما يتمتع به من تأثير على المستوى الإقليمي والدولي سواء كتكتل اقتصادي وسياسي، أو من منطلق ما تتمتع به هذه الدول من تأثير بحد ذاتها على المستوى الوحدي والجماعي، وكذلك قدرة كل منها على التأثير داخل الاتحاد الأوربي ذاته، وهو ما يجعلها جميعًا تتمتع بوضع خاص في السياسة الخارجية المصرية وإن كان هذا الوضع الخاص يرتبط بنقاط التماس وبالقضايا ذات الاهتمام المشترك وكذلك بنظرة كل دولة إلى مصالحها في المنطقة وأهمية التنسيق بينها وبين مصر لتحقيق تلك المصالح، وما سنركز عليه في هذا المبحث هو المصالح ذات الصلة بالأبعاد السياسية، ونظرًا لأن تلك الدول لا تحتل مكانة متقدمة في العلاقات، كالتي تحتلها فرنسا وتليها إيطاليا، فإننا في هذا المبحث نسعى للمرور على هذه الدول من أجل الوقوف على الخط العام الذي تتسم به علاقاتها مع مصر سواء من حيث تطورها أو من حيث بحث مدى التوافق والتنسيق بين الجانبين في الملفات والقضايا موضع البحث.

أولًا: تطور العلاقات السياسية بين الطرفين

إذا استعرضنا العلاقات المصرية الإسبانية في العصر الحديث، فسنجد أن مصر قد اعترفت بحكومة الجنرال فرانكو في 24 فبراير 1939، وبعد رفع توصية الأمم المتحدة بسحب السفراء من مدريد، أُعيدت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وإسبانيا يوم 15 يوليو 1950، كما اكتسبت العلاقات الإسبانية المصرية زخمًا جديدًا بعد تأسيس النظام الملكي الإسباني في عهد خوان كارلوس دي بوربون دون الأول في عام 1975. كذلك شهدت العلاقات السياسية بين البلدين دفعة قوية بتولي حكومة

خوسيه ساباتيرو في عام 2004. بالإضافة إلى توقيع وزيرا خارجية البلدين على معاهدة الصداقة والتعاون بين مصر وإسبانيا في فبراير 2008. بصفة عامة فمنذ ثلاثينيات القرن العشرين قامت مصر بتوقيع أكثر من ثلاثين اتفاقية مع إسبانيا تشمل مختلف أوجه التعاون السياسي والثقافي والاقتصادي والعلمي،...الخ. كمؤشر على حجم وكثافة العلاقات في الفترة الأخيرة فقد بلغ عدد الزيارات في الفترة من 2008 وحتى 2018 قرابة ثلاثين زيارة، وإن كان التركيز الأكبر في الفترة من 2014 وحتى 2018 منصبًا على التعاون الأمني والعسكري (الهيئة العامة للاستعلامات،2020). وتعبيرًا عن متانة العلاقات السياسية والتطور الإيجابي لها، فقد قامت الوكالة الإعلامية الإسبانية في العام 2018، بتنظيم معرض عن تاريخ العلاقات المصرية الإسبانية بالقاهرة احتفالًا بمرور عشر سنوات على توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين، وقد حضره كبار الدبلوماسيين من الدولتين **(Agencia-efe, 2018)**

أما عن **العلاقات المصرية اليونانية والقبرصية** فهي تتسم بقدمها، وخاصة مع اليونان فتاريخيًا تعد مصر جزءًا من الحضارة اليونانية التي وجدت منذ أكثر من 1000 عام. إلا أنه منذ العام 2014 شهدت العلاقات المصرية اليونانية وكذلك القبرصية تحسنًا وتقدمًا ملحوظًا، حيث أعلن رئيس وزراء اليونان أنتونيس سماراس، أن كلًا من اليونان وقبرص على استعداد لاستخدام عضويتهما في الاتحاد الأوربي من أجل دعم العلاقات المصرية الأوربية، معلنًا أن قبرص واليونان ستعملان كسفراء لمصر لدى الاتحاد الأوربي، وهو ما لاقى ترحيبًا مصريًا وساهم في تعميق العلاقات بين الدول الثلاثة، خاصة في ظل العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي يشهدها الإقليم وتحتاج إلى تنسيق (Tziarras, Z. 2019, Pp100 - 105) . كما تعد المحاولات التركية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية على حساب جيرانها في منطقة شرق المتوسط أحد الدوافع التي أدت إلى تعزيز التقارب المصري، اليوناني، القبرصي(Stergious, A. 2020, P152).

بالتطرق إلى **العلاقات المالطية المصرية** فسنجد أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تم تبادلها بشكل رسمي منذ عام 1965، بعد حصول مالطا على استقلالها، ومنذ ذلك الوقت حرصت الدولتان على وجود حوار وتنسيق بينهما حول قضايا الإقليم. وكمؤشر على المناخ الإيجابي للعلاقات بين البلدين في الفترة الأخيرة من عمر الدراسة، قامت مالطا بتنظيم حفل استقبال، بمناسبة اليوم المالطي في ديسمبر 2018، والذي تم التأكيد فيه على الروابط القوية التي تجمع البلدين EMBASSY)

OF MALTA in Cairo, 2018) ، وبشكل عام تتسم العلاقات بين البلدين بالتوافق في وجهات النظر تجاه العديد من قضايا المنطقة (الهيئة العامة للاستعلامات، 2020)، إلا أنها تأتي في ترتيب متأخر مقارنة بالدول المتوسطية الأخرى.

ثانيًا: التعاون في إنشاء ترتيبات إقليمية بمنطقة البحر المتوسط

شهدت الفترة من ديسمبر 1993 وحتى أبريل 1994 مقابلات ومشاورات مكثفة ما بين مصر ومجموعة من الدول المتوسطية لمناقشة شكل وطبيعة التعاون المتوسطي المأمول، وقد كانت اليونان إحدى تلك الدول. كما كانت إسبانيا واليونان ضمن دول مجموعة النواة العشرة، التي تشكلت كتمهيد للتعاون المتوسطي الموسع الذي تم بعد ذلك، أما مشاركة مالطا في مثل هذه الترتيبات، فقد كانت موضع خلاف، حيث أيدت مصر مشاركتها وذلك قبيل الاجتماع التحضيري الذي عقد بالإسكندرية في يوليو 1994، إلا أن الأمر كان موضع حساسية في ذلك الوقت نتيجة لوجود ارتباط بين وضع مالطا ووضع قبرص، وهو ما رأته اليونان وفرنسا إلا أن الأمر انتهى بانضمام مالطا، بإجماع الدول الأعضاء باستثناء اليونان.

لقد شهد مؤتمر برشلونة الذي استضافته إسبانيا، الترجمة الفعلية للتعاون الذي ضم دول الاتحاد الأوروبي الخمسة عشر في حينه، بالإضافة إلى الدول المتوسطية التي كانت من ضمنها قبرص ومالطا (عمرو موسى، 2017، ص 298 – 301). هذا وأكد السيد أحمد أبو الغيط وزير خارجية مصر الأسبق أن الفترة منذ عام 2004 وحتى عام 2011 شهدت تعاونًا وثيقًا مع جميع دول الاتحاد الأوربي وخاصة دوله المطلة على البحر المتوسط، ومن ضمنها اليونان وإسبانيا وقبرص ومالطا (احمد أبو الغيط، 2013، ص. 411).

وفي خلال العام 2018 استضافت إسبانيا المنتدى الإقليمي الثالث للاتحاد من أجل المتوسط، والذي أنشئ بمبادرة مصرية فرنسية في عام 2008، احتفالًا بمرور عشر سنوات على انطلاق الاتحاد، وذلك بحضور وزراء خارجية الدول الأعضاء. إن الاتحاد من أجل المتوسط يبنى هويته حول بعد سياسي، من خلال الاجتماعات الوزارية واجتماعات الممثلين الحكوميين التي تحدد أولويات العمل من خلال اعتماد أجندة إقليمية مشتركة، حيث يجتمع وزراء الخارجية مرة كل عام في المنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط لتحديد المجالات والأولويات الاستراتيجية، وتحدد القرارات التي يعتمدها الوزراء الـ 43 بتوافق الآراء، حول نطاق تلك الأجندة المشتركة وأهدافها (الهيئة العامة

للاستعلامات، أكتوبر 2018). ومن الجدير بالذكر كذلك في هذا الصدد أن الموقع الجغرافي لدول مثل مالطا وإسبانيا يجعلها تتجه إلى تنسيق وتعاون أكبر مع دول الجنوب التي تقع غرب المتوسط منها عن دول الجنوب التي تقع شرقه، نظرًا لوجود العديد من المصالح والتحديات، خاصة تلك المتعلقة بالهجرة غير المشروعة من هذه الدول إليها، على عكس دول مثل قبرص واليونان، التي تربطها بمصر علاقات أوثق تفرضها وقائع الجغرافيا يتضح ذلك على سبيل المثال من خلال تفضيل مالطا للعودة لصيغة التعاون المتوسطي لدول غرب المتوسط، بإعادة إحيائه عن طريق استضافة قمة مجموعة دول 5+5 في أكتوبر 2012. حيث ضمت قادة ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا (جنوب المتوسط) والبرتغال وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا (شمال المتوسط) (DW أكتوبر 2012) .

ثالثًا: الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي

تتعامل **اليونان** مع القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام من باب تبادل التأييد وتقارب وجهات النظر في القضايا الإقليمية المختلفة مع مصر والدول العربية، وكذلك تأتي مواقفها متوافقة مع سياسات الاتحاد الأوربي وقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن، ومن هذا المنطلق فإن الموقف المعلن والتقليدي لليونان هو السعي إلى التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لهذا الصراع، وإن كان ذلك لا يتعارض من وجهة نظرها مع وجود تعاون في مختلف المجالات مع إسرائيل .(Hellenic Republic: Ministry of Foreign Affairs, 4/11/2019)

لا يختلف **الموقف القبرصي** كثيرًا عن الموقف اليوناني بل إنهما شبه متطابقين، وخاصة فيما يتعلق بالتحالف الاستراتيجي الذي يجمعهم بمصر، من الجدير بالذكر هنا أن الفترة منذ عام 2010 وكذلك الفترة اللاحقة لثورات الربيع العربي قد شهدت تحسنًا على مستوى العلاقات اليونانية الإسرائيلية وهناك أصوات تحذر من أن ذلك يأتي على حساب القضية الفلسطينية، ففي مقابل التحالف الثلاثي المصري اليوناني القبرصي، ظهر التحالف الثلاثي الإسرائيلي اليوناني القبرصي، وهو ما انعكس بالضرورة على الموقف من القضية الفلسطينية. فنجد أن رئيس حزب الوسط الحاكم في قبرص، افروف نيوفيتو، أثناء زيارته لدولة الاحتلال الإسرائيلي عام 2016 قد أعلن أن قبرص لم تعد ترى في إسرائيل دولة عدوانية تفرض إرادتها على الفلسطينيين بالقوة بل دولة صغيرة تكافح من أجل البقاء. كما رفضت الحكومة اليونانية الاعتراف بالدولة الفلسطينية على الرغم من توصية البرلمان اليوناني بذلك في عام 2015. بل وصل الأمر بأن صرح رئيس الوزراء اليوناني إليكسيس تسيبراس بأن القدس

عاصمة إسرائيل التاريخية وعاصمة الشعب اليهودي وهو ما لاقى استهجانًا كبيرًا في الأوساط الفلسطينية، ويعد ما سبق مؤشرًا خطيرًا على تغير كبير في موقف الدولتين من الصراع العربي الإسرائيلي بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، التي طالما اعتُبرت الدولتان مؤيدتان للطرف العربي وحقوق الشعب الفلسطيني (نقولا ناصر، 6-2-2016).

لا يختلف الأمر كذلك كثيرًا بالنسبة **لمالطا** فموقفها المعلن أيضًا يتوافق مع الموقف المصري والعربي، وهو السعي لإيجاد حل عادل ودائم للصراع قائم على حل الدولتين. كذلك تسعى مالطا لأن تلعب دورًا في بناء الجسور بين أطراف الصراع لتحقيق هذا الهدف (Times of Malta, 27-12-2017). تجدر الإشارة هنا إلى أن طبيعة كل من قبرص ومالطا بشكل خاص كدول صغيرة الحجم تقع على أطراف أوروبا، وكذلك موقعهما الجيوبوليتيكي في البحر المتوسط فرض على الدولتين الكثير من الحيطة والحذر في تعاملاتهما مع الصراعات في المنطقة، مما أعطاهما قدرة على التأثير في هذه الصراعات، فقد تأخر اعتراف الدولتين بإسرائيل وكذلك إقامتهما لعلاقات دبلوماسية رسمية وكاملة معها مقارنة بالدول الأوربية الأخرى، ويكفي أن نشير إلى أن أول زيارة لرئيس وزراء مالطا لإسرائيل منذ نشأتها كانت عام 2013، وإن كانت قبرص قد سبقت مالطا خلال التسعينيات في توثيق علاقتها مع إسرائيل (Bishku, M. Mediterranean quarterly June 2015, P 62) .

أما عن **إسبانيا**، فتاريخيا لم يكن لها علاقات دبلوماسية رسمية كاملة مع إسرائيل حتى عام 1986، على الرغم من أن هذه العلاقات كانت قائمة منذ عام 1960. وهي تسعى حاليًا للوقوف على مسافة واحدة من أطراف الصراع، فيحسب لها أنها استضافت الدول العربية وإسرائيل للمرة الأولى، بعد أن استطاعت الولايات المتحدة أن تجمعهم عام 1991 في إطار مؤتمر مدريد للسلام، وصولًا إلى استضافتها لمؤتمر برشلونة عام 1995 والذي مثل الصراع العربي الإسرائيلي أحد محاوره الرئيسية إلى جانب مجموعة من المحاور الأخرى.

بشكل عام فالموقف المعلن لإسبانيا من الصراع أنها تؤيد التوصل إلى حلول دائمة ونهائية تساعد على استقرار المنطقة، وفقًا للمعايير المقبولة دوليًا، وتأييدها لحل الدولتين فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية (Spain Ministry of foreign affairs).

رابعًا: الموقف من الصراع في ليبيا

تعد اليونان وقبرص من أكثر الدول الأوربية المتوسطية تأثرًا بالصراع في ليبيا نظرًا لموقعهما الجغرافي بالبحر المتوسط، وهو الأمر الذي يجعل حدودهما البحرية والمنافع الاقتصادية التي تسعى كلتا الدولتان للحصول عليها من اكتشافات الغاز بالمتوسط عرضة للتأثر بما يتوصل إليه أطراف الصراع داخليًا في ليبيا أو خارجيًا مع دول الجوار ذات الاهتمام والمصالح المشتركة وعلى رأسها مصر وتركيا، ويتميز الموقف اليوناني القبرصي المصري بأنه على قدر ومستوى كبير من التوافق سواء حيال تقسيم المنافع الاقتصادية والمرتبطة بالحدود البحرية الليبية والدول المشاركة لها فيها، وذلك من خلال مجموعة من الاتفاقات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الدول الثلاث (خيرى عمر، 2019، ص 1–4)، وعلى الرغم من ذلك ففي حين تتوافق الرؤى المصرية، اليونانية، القبرصية، حول المناطق الاقتصادية الخالصة لكل دولة من الدول الثلاث تتعارض وتصطدم معها الرؤى التركية التي تتوافق معها حكومة الوفاق في ليبيا، كما يمثل أيضًا استمرار الصراع في ليبيا مصدر تهديد أمنى وجيوبوليتيكى للدول الثلاث(Nordhov, S. Tziarras, Z. 2020, Pp 24-26) ؛ نظرًا لما يترتب على الصراع من تأثير على الأوضاع الأمنية والاقتصادية في الدول المجاورة، وازدياد عبء الهجرة غير المشروعة إلى دول جنوب أوروبا، بما فيها قبرص واليونان، وهو ما يستدعي كذلك التنسيق مع مصر للمساعدة على احتواء أخطار الهجرة غير المشروعة، كما تتوافق إرادة الدول الثلاث على دعم المؤسسات الشرعية الليبية وعلى رأسها مجلس النواب الليبي (سامى حجازي، 27–9–2014).

أما مالطا فهي تعد كذلك من أكثر الدول تأثرًا بالصراع الدائر في ليبيا، حيث تعد مالطا وجهة سياحية رئيسية لليبيين طوال فترة التسعينيات وحتى ما قبل 2011، أما ما بعد الثورة الليبية تعانى مالطا من الأعداد المتزايدة من المهاجرين الليبيين وغير الليبيين إلى سواحلها، وهو ما استدعى مزيد من التنسيق ما بين مالطا وحكومة الوفاق في غرب ليبيا، كما أن لمالطا علاقات اقتصادية وعسكرية قوية بتركيا، مما يجعلها تسير في اتجاه معاكس لقبرص، واليونان، ومصر، بل أنها رغم صغر حجمها، ونظرًا لموقعها الاستراتيجي قد تشكل حليفًا هامًا لحكومة الوفاق وتركيا، وهو بالطبع وضع تعارض مع المصالح والمواقف المصرية في ليبيا (محمد منصور، 2020).

على الرغم مما سبق فإن الأرضية المشتركة التي تجمع ما بين مصر ومالطا في ليبيا هي السعي لإيجاد حل سلمي للصراع، والدفع نحو استقرار ليبيا، وكذلك توافق البلدين حول ضرورة مجابهة ظاهرة الهجرة غير المشروعة (Referenza, N. 13-2-2017) .

وبالنسبة لإسبانيا لا يقل الوضع أهمية، حيث أن لديها مصالح أمنية واقتصادية هامة في ليبيا، فعلى سبيل المثال تعرض حقل شرارة، وهو أحد أكبر الحقول النفطية الليبية والذي تديره شركة ريبسول الإسبانية لعشرات الهجمات منذ عام 2011. كما تعد ليبيا ثالث أكبر مورد للنفط لإسبانيا، كما اعتاد نظام القذافي أن يسند العديد من مشروعات البنية التحتية لإسبانيا؛ لذا فالموقف الإسباني يسعى إلى تبنى سياسة حيادية، تمكنه من الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف ومن بينها مصر (Tanchum,M. 2020, P8) ؛ لذا تستطيع مصر أن تستفيد من علاقتها مع إسبانيا لمساعدتها على تقريب وجهات النظر بين الأطراف والتوصل إلى تسوية سلمية للصراع، وهو الأمر الذي يصب في صالح البلدين.

خامسًا: الموقف من الصراع في سوريا

تنظر السياسة الخارجية اليونانية والقبرصية إلى الوضع في سوريا باعتباره أحد مصادر عدم الاستقرار التي تهدد مصالحها في الإقليم المحيط بها، كما تتشارك الدولتان مع مصر في الاتفاق على ضرورة التصدي لجماعات الإسلام السياسي في المنطقة وفي سوريا، بالإضافة إلى رفض السياسات والتدخلات الخارجية بسوريا وعلى رأسها التركية، كما يوجد توافق مصري يوناني قبرصي حول ضرورة التصدي لمشكلة الهجرة غير المشروعة، التي تمثل هاجسًا مقلقًا للدول الأوربية المتوسطية، وذلك سواء من خلال ضبط الحدود، أو من خلال السعي لتحقيق الاستقرار ووقف الصراع وما يترتب عليه من موجات الهجرة غير المشروعة المتكررة، بالإضافة إلى التخوف المشترك مما قد يترتب على الصراع من انتشار لشبكات الجريمة المنظمة، وتهريب السلاح.

من زاوية أخرى يمكن اعتبار دولتي اليونان وقبرص بمثابة الجسر الذي يمكن أن تتقارب من خلاله وجهة النظر المصرية تجاه الأزمة السورية مع وجهة النظر الأوربية (Tziarras, Z. 2019, P 111-114). بشكل عام تتفق الدول الثلاث (مصر واليونان وقبرص) على دعم جهود الأمم المتحدة على أساس قراري مجلس الأمن 2174 و2178 و 2254، وكذلك دعم قبرص واليونان للجهود المصرية بغرض التوصل إلى حل سياسي للصراع في سوريا، استنادًا إلى ما تم الاتفاق عليه في

إعلان جنيف(Hellenic Republic, Ministry of Foreign Affairs, 29 April 2015) 2012، كذلك تلتزم الدول الثلاث بمساندة ودعم وحدة وسيادة وسلامة أراضي الدولة السورية واستقلالها، ويتفقوا كذلك على أن هذا الإطار هو الوحيد القادر على هزيمة داعش والجماعات الإرهابية الأخرى التي حددتها الأمم المتحدة (PRESS AND INFORMATION OFFICE, Ministry of Interior, Republic of Cyprus, 21 November 2017).

أما مالطا فدائما ما يُكسبها موقعها الجغرافي دورًا مهمًا في ملفات الصراعات المختلفة في المتوسط، فكما أنها قريبة من ليبيا فهي كذلك قريبة من سوريا، وإن كانت أهمية دور مالطا في الصراع السوري أقل بكثير منه في ليبيا، وهو ما يجعل العلاقات المالطية المصرية متشابكة في قضايا شرق المتوسط وملف الصراع في سوريا وإن كان ذلك يحدث بدرجات متفاوتة (شعبان بلال وأحمد عاطف، 2020/9/7)، وبشكل عام تمثل الجماعات المسلحة الموجودة في سوريا، ومشكلة اللاجئين قلق بالنسبة لمالطا، وإن كان بشكل أقل حدة منه في ليبيا، كما يتأثر موقف مالطا من الصراع في سوريا بموقف تركيا ذات الطموح الإقليمي، التي توجد علاقات وثيقة لها معها(Fsadni, R. 2013) وعلى جانب آخر يأتي الموقف المالطي المعلن من الصراع في سوريا متوافقًا مع الموقف المصري في رفض الحل العسكري للصراع، وكذلك في دعم جهود الأمم المتحدة في السعي للتوصل لحل سلمي وسياسي له(Abela, C. 2019) .

بالنسبة لإسبانيا فإن ملف الهجرة غير المشروعة القادمة من سوريا يمثل تحدى مقلق لها حيث أنه في خلال العام 2017 بلغ حجم المهاجرين غير الشرعيين من سوريا قرابة 9% من إجمالي المهاجرين، ومعظمهم من النساء والأطفال (Mixed migration platform,2017) ، وهو الأمر الذي تتفهمه مصر وتسعى لمساعدة جيرانها الأوربيين على الحد منه، كما تتشارك إسبانيا مع مصر عضوية المجموعة الدولية لدعم سوريا، كذلك فهناك توافق مصري إسباني حول ضرورة منح الحكومة السورية الفرصة للدخول في مفاوضات سياسية مع المعارضة، وعلى رفض الحل العسكري للصراع وأنه لا بديل عن الحل السياسي والتسوية السياسية (GONZÁLEZ, M. 2016) .

خاتمة

مما سبق عرضه يتضح ما تتسم به العلاقات المصرية السياسية بدول الاتحاد الأوربي المتوسطية على المستوى الثنائي من تنوع وتشعب، ويتضح أن جميع الملفات التي تم التعرض لها تتسم بدرجة كبيرة من التفاهم طوال فترة الدراسة، إلا أنها تتسم كذلك بالتغير من حيث درجة هذا التفاهم، وكذلك من حيث الملفات ذات الأولوية. حيث نلاحظ أن الفترة ما بعد 2014، شهدت صعودًا كبيرًا لأهمية التنسيق السياسي والأمني والعسكري، نتيجة للفراغ الأمني المترتب على ثورات الربيع العربي وما ترتب عليه من تحديات مرتبطة بملف الهجرة غير المشروعة والجماعات الإرهابية، وكذلك محاولة بعض دول الإقليم وعلى رأسها تركيا الاستفادة من هذا الفراغ على حساب جيرانها، وهو الأمر الذي استدعى اكتساب هذا الملف المزيد من الأهمية على نطاق دول البحر المتوسط.

لقد تراجعت أهمية الملف الخاص بالصراع العربي الإسرائيلي، فنجد أن غالبية الدول الأوربية منذ مرحلة التسعينيات بدأت تتخذ مواقف أكثر مرونة تجاه إسرائيل، فبعد أحداث الربيع العربي، قامت دول الاتحاد الأوربي المتوسطية إجمالًا بتحسين علاقتها مع إسرائيل وتخفيف حدة الانتقاد لسياساتها إلا أن ذلك لم يصل إلى حد التغير الجذري في المواقف، بقدر ما كان نوعًا من التكيف المرحلي مع الواقع الجديد الذي يفرض عدم القدرة على استبعاد إسرائيل أو تجاهلها كطرف هام في المعادلة خاصة بعد تراجع أهمية الملف لدى الدول العربية صاحبة القضية ذاتها، وعلى الرغم من ذلك لازالت مصر تؤكد في علاقتها مع هذه الدول على أهمية القضية وضرورة وجود حد أدنى من التوافق حولها، متمثل في حل الدولتين كشرط أساسي لتحقيق سلام عادل ودائم بالمنطقة، وهو الأمر الذي حدث كذلك بالنسبة لملف حقوق الإنسان الذي لم يعد يحتل الصدارة في العلاقات باستثناء قضية الباحث الإيطالي جوليو ريجيني وما ألقت به من ظلال على العلاقات المصرية الإيطالية، التي سرعان ما تم العمل على تداركها من قبل الدولتين.

أما فيما يتعلق بالموقف من الصراع في ليبيا وسوريا فنجد أن هناك تفاهمًا كبيرًا بين مصر وفرنسا وقبرص واليونان، وإن كان الأمر لا يخلو من بعض التباين تجاه طريقة التعامل مع بعض الأحداث، إلا أنه لا يعدو كونه خلافًا بين دول تتبنى مواقف في مجملها متوافقة ومتسقة مع بعضها البعض، وبدرجة أقل إيطاليا نتيجة لموقفها المتذبذب ما بين أطراف الصراع، ثم إسبانيا التي تتبنى الحياد في الملف الليبي حفاظًا على مصالحها، ولكنها تتبنى موقفًا أقرب ما يكون للموقف المصري

في الملف السوري. أما عن مالطا فعلى الرغم من وجود درجة من التنسيق في المواقف مع مصر تجاه الملفين إلا أنها لا يمكن اعتبارها تتبنى وجهة النظر المصرية، بل يمكن اعتبارها الدولة الأقل من حيث درجة التفاهم والتعاون مع مصر من بين دول المتوسط تجاه قضايا المنطقة في السنوات الأخيرة نتيجة لعلاقتها الوطيدة بتركيا، وإن كان ذلك لا ينفي وجود حد أدنى من التنسيق والتوافق بين مواقف الطرفين، وفي هذا السياق توصي الدراسة بأن تستفيد الدولة المصرية من الرؤى والاستراتيجيات التي تتبناها تلك الدول وتنشرها كالرؤية الفرنسية والإيطالية التي يتم مراجعتها وتنقيحها بشكل دوري من قبلهم، حيث استفاد منهم الباحث أثناء هذه الدراسة، وهو ما يساعد على فهم اعمق لمواقفهم من ناحية، وكذلك يساعدنا على تطوير وتنقيح رؤيتنا واستراتيجيتنا تجاه المنطقة وتجاه تلك الدول من ناحية أخرى.

ختامًا، دائمًا ما حرصت مصر في سياستها الخارجية طوال فترة الدراسة على أن تظل علاقتها بهذه الدول وطيدة، وعلى مستوى عالٍ من الكثافة والتوافق، بما انعكس بالإيجاب على قدرتها على التحرك في الدائرة المتوسطية، وبما مكنها بقدر كبير من الحفاظ على مصالحها السياسية بالمنطقة وقد نجحت بدرجة كبيرة في تحقيق أهدافها بهذا الصدد، حيث اتسمت هذه العلاقات في مجملها طوال فترة الدراسة بالتوافق والتنسيق المشترك على المستوى الثنائي، إلا أنه من الملاحظ كذلك أن الملفات السياسية ذات الأولوية للسياسة الخارجية المصرية لم تكن جميعًا على نفس القدر من الأهمية والتوافق على المستوى الثنائي مع تلك الدول، كما أن هذه الأهمية قد اختلفت من فترة لأخرى وكذلك من دولة لأخرى، بالإضافة إلى بروز ملفات أخرى فرضت نفسها في بعض الفترات، كنتيجة لخصوصية المنطقة وللطبيعة الديناميكية لهذه العلاقات ولعدد من الأسباب التي تم ذكر أهمها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- **الكتب**

1- احمد أبو الغيط (2013)، **شهادتي...السياسة الخارجية المصرية 2004/2011**، دار نهضة مصر للنشر، الطبعة الأولى.

2- خيري عمر (2019)، **مذكرتا التفاهم والتنافس الدولي على ليبيا**، منتدى السياسات العربية، تركيا.

3- شريف عبد الجواد (العدد 45- 2018)، **موقف إيطاليا من أزمة السويس 1956**، مجلة بحوث الشرق الأوسط، كلية الآداب، جامعة المنيا.

4- عمرو موسى (2017). **كتابيه "الكتاب الأول: النشأة وسنوات الدبلوماسية"**، دار الشروق، الطبعة الأولى.

5- كريم مطر، نعمة إسماعيل (2018)، **البحر المتوسط والصراعات الدولية**، مؤسسة ثائر العصامي.

6- نادية مصطفي (1986): **أوروبا والوطن العربي**. بيروت، ط الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية.

- **الرسائل العلمية**

1- منار أحمد حسونة (2006)، **السياستان الفرنسية والبريطانية تجاه القضية الفلسطينية: من رؤية فلسطينية، للفترة ما بين (1970 – 2000)**، رسالة ماجيستير، جامعة بيرزيت.

- **أبحاث وتقارير**

1- طارق دياب (يناير 2019)، **الانسحاب الأمريكي من سوريا الأبعاد والمسارات**، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات.

2- نقولا ناصر (6-2-2016)، **إسرائيل تنتزع قبرص واليونان من العرب**، رأي اليوم، تم الاطلاع في: https://2u.pw/Z3KqF

3- وحدة تحليل السياسات في المركز العربي (2012)، **بعد فوز الاشتراكيين، هل تتغير سياسات فرنسا العربية؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- **المواقع الإلكترونية**

1- الدبلوماسية الفرنسية (2017/7/26)، **مصر- لقاء السيد جان إيف لودريان مع نظيره المصري**، وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، تم الاطلاع في https://www.maspero.eg/wps/portal/home/egynews/files/egypt/details/8f0d5eb7-f4fa-4896-990c-64525b6646fa/

2- **السياسة الفرنسية في ليبيا.. دور "متناقض" في مشهد معقد أصلاً (18-4-2019)**، DW عربية، تم الاطلاع في: https://2u.pw/yNBW14

3- **العلاقات المصرية الإسبانية (2020)**، الهيئة العامة للاستعلامات، تم الاطلاع في: https://www.sis.gov.eg/section/125/225?lang=ar

4- **المشاركة المصرية في المنتدى الإقليمي الثالث للاتحاد من أجل المتوسط ببرشلونة** (أكتوبر 2018)، الهيئة العامة للاستعلامات. https://2u.pw/Zykxp

5- أميرة ماهر (26-1-2019)، **مصر وفرنسا.. علاقات استراتيجية متجددة، أخبار مصر**، الهيئة الوطنية للأعلام، تم الاطلاع في https://www.maspero.eg/wps/portal

6- الهيئة العامة للاستعلامات، **علاقات مصر ومالطا**. تم الاطلاع بتاريخ 2021/1/12 في https://www.sis.gov.eg/section/125/2442?lang=ar

7- باسكال بونيفاس (10-2-2020)، **الدبلوماسية الفرنسية والقضية الفلسطينية**، شبكة العربية، تم الاطلاع في: https://2u.pw/mAHKZ8

8- حسني الدمراوي، (13يونيو 2016)، **مصر والقضية الفلسطينية**، الهيئة العامة للاستعلامات، تم الاطلاع في: https://2u.pw/OF8ZCK

9- حسين خلف (2014)، **الموقف الفرنسي من الصراع العربي الإسرائيلي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية**. تم الاطلاع في: https://democraticac.de/?p=1823

10- **دول غرب المتوسط تقرر التصدي لأسباب الهجرة السرية (أكتوبر 2012)، DW**، تم الاطلاع في: https://www.dw.com/en/legal-notice/a-15718492

11- سامي حجازي (27-9-2014)، **مصر واليونان وقبرص تدعم مؤسسات ليبيا الشرعية**، بوابة الأوسط: صوت ليبيا الدولي، تم الاطلاع في: http://alwasat.ly/news/libya/36201

12- محمد منصور (2020)، **دور مالطا في الأزمة الليبية.. ما بين الخسائر الحالية والمكاسب المحتملة، المرصد المصري**، تم الاطلاع في: https://marsad.ecsstudies.com/35966/

13- محمود سمير (2018/8/1)، **بعد تطورات قضية مقتل ريجيني.. إلى أين تتجه العلاقات المصرية الإيطالية؟**، تم الاطلاع في https://www.eremnews.com/news/arab-world/egypt/1589211

14- **مصر ومالطا** (2020)، الهيئة العامة للاستعلامات، تم الاطلاع في: https://www.sis.gov.eg/section/125/2442?lang=ar

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- **Books**

1- Brighi, E. and Musso, M. (2017**), Italy In the Middle East and the Mediterranean: Evolving Relations with Egypt and Libya**, in **Italian Politics: The Great Reform That Never Was**, Berghahn Books.

2- Lakomy, M. (2012), **THE "ARAB SPRING" IN FRENCH FOREIGN POLICY, Central European Journal of International and Security Studies**.

3- Michou, H. (2016), **EU-Egypt Bilateral Relations: What Scope for Human Rights Advocacy?** Euro Med Rights.

4- Recher, E (8/2019). **Italy and France: The effects of competition between allies on the regional stability in Northern Africa and on the European Union (an Italian perspective),** Austria Institute für Europaun d Sicherheits politik.
5- Stergious, A. (2020), **Revised History of Cyprus 2019**, in The **Middle East And North Africa**. (66th Edition), Routledge tailor and francis group, London and new york.
6- Tanchum,M. (2020), **Libya, energy, and the Mediterranean's new 'Great Game'**, Elcano Royal Institute, Spain.
7- Tziarras, Z. (2019), **The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security**, peace Research institute oslo (PRIO).
8- Viscomi, J. (2016), **A Tale of Two States :On Italo-Egyptian Political "Friendship**", perspective on Europe, University of Michigan.

- **Periodicals**

1- Bishku, M. (June 2015), The Middle Eastern Relation of Cyprus and Malta: from independence to nonalignment to the European Union. **Mediterranean quarterly**
2- Colombo, S. and Palm, A. (November 2018), **Italy in the Mediterranean: Priorities and perspectives of a European Middle-Power**, foundation for European progressive studies, Brussels, Belgium.
3- Nordhov, S. Tziarras, Z. (2020), The Libya Conflict and its Implications for the Broader Region, Re-imagining The Eastern Mediterranean Series, **PRIO Cyprus Center**.

- **Research and reports**

1- Alex Bank research team (2015), **Egyptian - Italian :Economic & Trade relations**, Alex Bank.

- **Websites**

1- Abela, C. (2019), **Conflict in Syria: Malta concerned over minimal progress on the political and humanitarian front**, Ministry for Foreign Affairs and Trade Promotion of the Republic of Malta, Empanada de Malta en España. https://cutt.ly/GhJXjya
2- **Cyprus–Egypt–Greece 2nd Trilateral Summit Nicosia Declaration (29 April 2015)**, Hellenic Republic, Ministry of Foreign Affairs. https://www.mfa.gr/en/current-affairs/news-announcements/cyprusegyptgreece-2nd-trilateral-summit-nicosia-declaration-29-april-2015.html
3- **EFE organizes photo exhibit in Cairo on Spanish-Egyptian relations (2018), Agencia-efe:** https://www.efe.com/efe/english/agencia-efe/50000270
4- Eltawil, N. (23 Oct. 2017), **Egyptian-French historical, contemporary relations,** Egypt today, retrieved from: https://www.egypttoday.com/Article/1/29147/Egyptian-French-historical-contemporary-relations
5- **From Syria to Spain: Syrian Migration to Europe via the Western Mediterranean route between 2015 and 2017**, mixed migration platform. https://gmdac.iom.int/research-database/syria-spain-syrian-migration-europe-western-mediterranean-route-between-2015-and-2017
6- Fsadni, R. (2013), **Syria's crisis and Malta,** Times of Malta, retrieved from: https://timesofmalta.com/articles/view/Syria-s-crisis-and-Malta.463330
7- Guidetti, M. (2010), **Italian foreign policy towards Middle East before, during and after the Six-Day War, *La Clé des Langues* [en ligne], Lyon, ENS de Lyon/Dgesco**

(ISSN 2107-7029), http://cle.ens-lyon.fr/italien/civilisation/xxe-xxie/politique-italienne/italian-foreign-policy-towards-middle-east-before-during-and-after-the-six-day-war

8- GONZÁLEZ, M. (2016**), Spain to join group of nations negotiating peace in Syria**, ElPAIS News, https://english.elpais.com/elpais/2016/03/11/inenglish/1457684951_476681.html

9- Hellenic Republic: Ministry of Foreign Affairs, **Greece's Bilateral Relations – Egypt**, retrieved from: https://www.mfa.gr/en/greece-bilateral-relations/egypt/political-relations.html

10- **Joint Declaration following the 5th Cyprus – Egypt – Greece Trilateral Summit, Nicosia, 21 November 2017,** PRESS AND INFORMATION OFFICE, Ministry of Interior, Republic of Cyprus. https://www.onisilos.gr/?p=13162

11- **Kessler, O. (February 12 2017), Egypt Picks Sides in the Syrian War, Foreign Affairs, retrieved from:** https://www.foreignaffairs.com/articles/syria/2017-02-12/egypt-picks-sides-syrian-war.

12- **Malta Day Celebrations in Cairo** (2018), EMBASSY OF MALTA in Cairo. Retrieved from: https://foreignandeu.gov.mt/en/Embassies/ME_Cairo/Pages/ME_Cairo.aspx

13- Referenza, N. (13-2-2017), **Maltese Ambassador for Egypt Charles Sultana interviewed by Al Ahram,** Foreignandeu.gov.mt. https://foreignandeu.gov.mt/mt/Embassies/Me_Cairo/Pages/News/Ambassador-of-Malta-in-Cairo-One-of-the-targets-of-our-foreign-policy-is-to-strengthen-the-relations-between-Malta-and-Egyp.aspx

14- Spain Ministry of foreign affairs, **Spain and the Middle East**, retrieved from: http://www.exteriores.gob.es/Portal/en/PoliticaExteriorCooperacion/OrienteProximoMagreb/Paginas/EspOrienteProximo.aspx

15- Times of Malta (27-12-2017), **Malta wants to be 'bridge builder' in Israeli-Palestinian conflict**, https://timesofmalta.com/articles/view/malta-wants-to-be-bridge-builder-in-israeli-palestinian-conflict.666611